



تقييم حالة

الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته

أنور الجمعاوي | أكتوبر 2014

الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته

سلسلة: تقييم حالة

أنور الجمعاوي | أكتوبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
1	الانتخابات التشريعية 2014: بطاقة تعريفية
2	القوى السياسية البارزة في تونس قبيل الانتخابات التشريعية
3	1. حركة النهضة
5	2. ركة نداء تونس
6	3. الجبهة الشعبية
7	4. المؤتمر من أجل الجمهورية
8	5. تيار المحبة
8	6. الاتحاد الوطني الحر
9	7. أحزاب قد تحدث المفاجأة
10	المخاوف والتوقعات
10	8. المخاوف
10	9. التوقعات
11	خاتمة واستنتاجات

مقدمة

يُعدُّ يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014 يوماً تاريخياً في مسيرة التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس ما بعد "ثورة 14 جانفي 2011"؛ إذ يتوجّه ملايين التونسيين إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في انتخابات تشريعية تُفضي إلى اختيار أعضاء مجلس نواب الشعب وتشكيل حكومة في ظلّ الدستور الجديد الذي جرى التصديق عليه في 26 كانون الثاني/يناير 2014. ومن المنتظر أن ينقل هذا الاستحقاق الانتخابي البلاد من المرحلة الانتقالية المؤقتة إلى سكة الاستقرار السياسي والمأسسة الديمقراطية، بعد اختيار برلمان وتشكيل حكومة يتمتعان بصلاحيات واسعة ويضطلعان بمهمة تسيير الدولة على امتداد خمس سنوات مقبلة. وتقدّم هذه الورقة لمحة موجزة عن الانتخابات التشريعية التونسية الجديدة، وتقف عند أهمّ القوى الحزبية الفاعلة في المشهد السياسي حالياً، وتستجلي أهمّ التوقعات والمخاوف التي تتعلق بالعملية الانتخابية.

الانتخابات التشريعية 2014: بطاقة تعريفية

تعدّ الانتخابات التشريعية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014 الانتخابات الثانية التي تشهدها تونس بعد قيام الثورة وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي؛ إذ تأتي بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وتعتبر في نظر الملاحظين انتقالاً من الحكم المؤقت إلى الحكم المستقر. وتشرف على إدارة هذه الانتخابات الهيئة المستقلة للانتخابات لتأمين اختيار التونسيين 217 نائباً يمثلونهم في مجلس نواب الشعب. وتتنافس على الفوز بمقاعد البرلمان المرئقب 1327 قائمة (1230 في الدّاخل و97 في الخارج)، موزعة على 33 دائرة انتخابية (27 في الدّاخل و6 في الخارج). ويبلغ عدد المرشّحين المدرجة أسماؤهم في القوائم الانتخابية نحو 13 ألف مرشّح، جرى توزيعهم على القوائم بمراعاة مبدأ التناصف والتناوب بين النساء والرّجال، وذلك انسجاماً مع ما نص عليه القانون الانتخابي¹ الذي تم

¹ انظر القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء:

التصديق عليه من جهة المجلس التأسيسي بتاريخ 1 أيار/ مايو 2014.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ عدد سكّان الجمهورية التونسية يقدر بنحو 11 مليون نسمة حسب آخر تعداد سكّاني صادر عن المعهد الوطني للإحصاء (2014)². وبلغ عدد الناخبين المسجّلين الذين يحق لهم التصويت 5.285.136 ملايين ناخب، من بينهم 359 ألف ناخب يعيشون خارج البلاد³. وتعد فئة الشباب هي الفئة العمرية الغالبة بين الناخبين، والتي تتراوح أعمار أفرادها بين 18 و40 سنة، ويبلغ عددهم 3.4 ملايين؛ أي ما نسبته 67% من مجموع من يحق لهم الاقتراع. ويوجد أكبر عدد من الناخبين في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، وفي مقدّمتها تونس الكبرى (تونس، ومنوبة، وأريانة، وبن عروس) التي تضمّ 1.229 مليون ناخب، وتأتي بعدها دائرتا صفاقس 1 وصفاقس 2 (جنوب البلاد) اللتان تستأثران بمجموع 440.809 ألف ناخب، في حين تحتلّ دائرتا نابل 1 ونابل 2 (شرق البلاد) المرتبة الثالثة بنحو 369.912 ألف ناخب، وينتشر من تبقى من الناخبين بين محافظات الوسط والشمال والجنوب.

وبناء عليه، يلاحظ أنّنا إزاء انتخابات تعدّدية بامتياز يتنافس فيها آلاف المرشّحين من مختلف المشارب الحزبية وغير الحزبية، وأنّنا إزاء تجربة انتخابية ينتظر أن يشارك فيها ملايين المقترعين المنتمين إلى دوائر عدّة وطبقات اجتماعية مختلفة وأسر سياسية متنوّعة. ومن اللافت الحضور المكثّف للمرأة في القوائم الانتخابية وهو ما يدعم دورها في المشهد السياسي القادم ويؤهلها لتصدّر مواقع القرار في البلاد، على الرغم من أنّ أغلب القوائم يترأسها رجال. كما سيظهر إقبال الشباب على التصويت من عدمه بناءً على نسبة المشاركة في الانتخابات؛ وذلك لحضورهم البارز في قوائم الناخبين (67%).

القوى السياسية البارزة في تونس قبيل الانتخابات التشريعية

عرف المشهد السياسي في تونس عقب الثورة انتقالاً نوعياً من عهد الحزب الواحد المهيمن خلال فترتي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، إلى عصر التعددية الحزبية غير المسبوقة في تاريخ البلاد؛

² انظر موقع المعهد الوطني للإحصاء: <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>

³ انظر موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: <http://www.isie.tn/index.php/ar/>

فعدد الأحزاب المعترف بها حالياً 127 حزباً، مع أنه لا يشارك سوى خمسة منها فقط في جميع الدوائر الانتخابية (33 دائرة)؛ وهذه الأحزاب هي: حركة النهضة، وحركة نداء تونس، والمؤتمر من أجل الجمهورية، وتيار المحبة، والاتحاد الوطني الحر. وسنركز البحث تالياً على حضور هذه الأحزاب الخمسة، بالإضافة إلى حزب الجبهة الشعبية، ومدى فاعليتها في المشهد الانتخابي؛ لعدة أسباب: أولها أننا لا نستطيع الإحاطة بكل الأحزاب، وثانيها أنّ الأحزاب المختارة تحظى بتمثيلٍ واسعٍ في مستوى وجود قوائمها في جميع الدوائر الانتخابية أو معظمها، وتخطب التونسيين في مراكز الاقتراع داخل القطر وخارجه، وثالثها الاستعداد الكبير والملحوظ لهذه الأحزاب خلال الحملة الانتخابية بما يغري بدراستها. ومع ذلك، نسعى لعدم إهمال الإشارة إلى بعض الأحزاب الأخرى التي قد تُحدث مفاجأة في المعترك الانتخابي.

1. حركة النهضة

تعد حركةً سياسيةً ذات مرجعية إسلامية يعود تأسيسها إلى 6 حزيران/ يونيو 1981 وكانت تسمى حينها حركة الاتجاه الإسلامي، ثم اتخذت في شباط/ فبراير 1989 اسماً جديداً هو حركة النهضة استجابةً لقانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أي كيان سياسي على أساس ديني. وقد عانى أتباع الحركة وقادتها خلال عهدي الحبيب بورقيبة وبن علي ويلات القمع والسجن والنفي.

ولم تخرج الحركة من العمل السري إلى العمل العلني إلا بعد ثورة 14 جانفي 2014؛ إذ حصلت على تأشيرة العمل القانوني بتاريخ 1 آذار/ مارس 2014، وشاركت في انتخابات المجلس التأسيسي لتفوز بـ 89 مقعداً من مجموع 217 مقعداً. وأشرفت على تسيير شؤون الدولة خلال المرحلة الانتقالية (من كانون الأول/ ديسمبر 2011 إلى كانون الثاني/ يناير 2014) في إطار تحالف ثلاثي حاكم (الترويكا) جمع لأول مرة في تاريخ البلاد بين إسلاميين (وزراء النهضة) وعلمانيين (وزراء من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات). ثمّ تتحتّ الحركة والمؤتلفون معها عن الحكم لمصلحة حكومة تكنوقراط بقيادة مهدي جمعة (27 كانون الثاني/ يناير 2014)؛ استجابةً لشروط الحوار الوطني (5 تشرين الأول/ أكتوبر 2014).

وتتميز حركة النهضة بأنها خبرت العمل السياسي معارضةً وحكماً؛ فاكنتسبت خبرة مضاعفة في هذا المجال. كما توصف بأنها من أكثر الأحزاب التونسية تنظيماً وانضباطاً. وعلى الرغم من الحضور الطاغي لزعيمها

راشد الغنوشي وإمساكه بزمام القرار داخل الحركة، فإنَّ أغلب ممثليها يقولون إنها انتقلت من مرحلة العمل "المشيخي" إلى مرحلة العمل المؤسساتاتي. وقد أظهرت الحركة خلال الحملة الانتخابية قدرةً كبيرةً على الاستقطاب والتحشيد، وبخاصة في محافظات تونس الكبرى (الشمال) والقيروان (الوسط) وسوسة (الساحل) ومحافظات الجنوب (صفاقس، ومدنين، وتطاوين، وقابس، وغيرها). لكنَّ ذلك لا يمنع من أنَّ حضورها محدود في محافظات سيدي بوزيد، والقصرين، وسليانة؛ وهي مناطق يرى معظم سكانها أنَّ "الترويكّا الحاكم" سابقاً بزعامة النهضة لم تخرجهم من التهميش ولم تحقّق أهداف الثورة. كما يتهم آخرون النهضة بأنها لم تفلح في مكافحة الإرهاب ولا في الحد من ارتفاع الأسعار خلال فترة حكمها. وعلى الرغم من حرص زعيم الحركة في وسائل الإعلام ومنابر التعبير ومراكز البحث في الداخل والخارج على تقديم النهضة بوصفها نموذجاً للإسلام السياسي الواسطي المعتدل⁴، فإنَّ بعض الناخبين التونسيين لا يرى حرجاً في وضع جميع الإسلاميين في سلة واحدة واعتبار حركة النهضة سليلة الإخوان المسلمين، وغير بعيدة عن تنظيم القاعدة وفروعه؛ وهو ما يعد لبساً يرقى إلى مقام التحدي بالنسبة إلى أتباع حركة النهضة⁵، ويمكن أن يؤثر في توجهات المقترعين إلى حدٍّ ما. ولكن من المفيد الإشارة إلى أنَّ الحركة قد بعثت برسائل طمأننة إلى الرأي العام الوطني والمحلي بقبولها التنازل عن الحكم والاحتكام إلى التوافق، وعدم تقديم مرشحٍ عنها للانتخابات الرئاسية؛ ما يدل على أنها لا تريد الاستئثار بجميع مقاليد الحكم، ما يزيد من حجم المتعاطفين معها والمؤيدين لها، فضلاً عن المنخرطين فيها والمقدّر عددهم بـ 80 ألفاً.

ومع أهمية البرنامج الانتخابي لحركة النهضة⁶ لتركيزه على الإعلاء من حقوق المواطنين عموماً وحقوق المرأة بخاصة، وتأكيده الوصل بين الإسلام والحداثة، وإعلانه توجه الحركة بعد الانتخابات التشريعية نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية وفاقية؛ فإنَّ البرنامج لم يقدم خطاً تفصيلية واضحة وجدولاً زمنياً لحلّ معضلات

⁴ Daniel Tavana and Alex Russell, "Previewing Tunisia's Parliamentary and Presidential Elections," Project on Middle East Democracy, October 2014, at: <http://pomed.org/pomed-publications/tunisia-election-guide-2014/>; Rached Ghanouchi, "Pourquoi je me rends au Etats-Unis," *Leaders*, no. 41 (Octobre 2014), p. 30.

⁵ Ibid.

⁶ انظر البرنامج الانتخابي لحركة النهضة: <http://election-2014.net/download/election2014-ennahdha.pdf>

تواجه المجتمع التونسي مثل البطالة، والمديونية، والفساد الإداري والمالي، وغير ذلك.

2. حركة نداء تونس

هي حركة سياسية ليبرالية حديثة النشأة، حصلت على تأشيرة العمل القانوني في آذار/ مارس 2012 وأسسها الباجي قائد السبسي (87 عامًا) رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة. ويتميز هذا الفصيل السياسي بتنوع رصيده البشري؛ فقاعدته الحزبية تجمع بين أنصار الحزب الدستوري في عهد الحبيب بورقيبة وبين أتباع التجمع الدستوري المنحل؛ الحزب الحاكم في عهد بن علي. وتمكنت الحركة من استقطاب عددٍ مهمٍ من رجال الأعمال وأعلام الثقافة التونسية، فضلًا عن عددٍ من الحقوقيين واليساريين والنقابيين. وتجد الحركة امتدادًا خاصًا في صفوف البرجوازية وفي محافظات الساحل التونسي (سوسة، والمنستير، والمهدية)، في حين يبدو حضورها باهتًا في محافظات الجنوب التونسي. وترشّح استطلاعات الرأي الحركة لتكون منافسًا جديًا لحركة النهضة. وبعد أنصارها أنفسهم بأنهم الممثلون للتيار الحداثي في تونس، وأنهم امتداد لما يسمى بالمدرسة البورقيبية. ويعتبرون الباجي قائد السبسي وريثًا روحيًا وفكريًا للحبيب بورقيبة، ويرونه قادرًا على إدارة شؤون الدولة على الرغم من أنه قد بلغ من العمر عتيًا. لقد شهدت حركة نداء تونس خلال الحملة الانتخابية حالات من التششت والتجاذب التي قد تؤثر في حظوظها في المعترك الانتخابي؛ نتيجة ما اعترأها من استقلالات فردية وجماعية وما عرفته من صراع بين الدستوريين واليساريين على مواقع النفوذ ورئاسة القوائم الانتخابية. كما تزايد الاحتجاج على استنثار السبسي بالسلطة واتخاذ القرار. وتتباين مواقف أنصار الحركة من ترشّح السبسي لرئاسة الجمهورية؛ ففريق ناصر وفريق عارضه، وسرى بين الفريقين التشكيك والإقصاء المتبادل؛ ما هدّد بنسف وحدة الحزب، وأثر سلبياً في سمعته لدى الناخبين والرأي العام.

أما في مستوى البرنامج⁷، فصاغت الحركة مقترحًا مهمًا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ساهم في بلورته نحو 200 خبير. وبعد البرنامج واعدًا، لكنه غير مفصّل في ما يتعلق بعدة جوانب مثل تركيزه على التنمية الجهوية والنهوض بالمناطق المهمّشة من دون أن يقدّم مخططًا واضح المعالم في هذا الخصوص. كما أنّ حديثه عن الاستثمار والخصخصة لا يضبط على جهة التدقيق حدود تدخّل الدولة في تسيير الاقتصاد.

⁷ انظر البرنامج الانتخابي لحركة نداء تونس: <http://goo.gl/b1Dszm>

وفي ما يتعلق بالمرجعية الدستورية البورقيبية للحركة، فهي لا تحتكرها لنفسها؛ إذ تنافسها عليها الحركة الدستورية بزعامة حامد القروي، وحزب المبادرة بزعامة كمال مرجان؛ ما قد يساهم في تشتيت الأصوات والتقليل من حظوظ الحركة في السباق الانتخابي.

3. الجبهة الشعبية

تأسست الجبهة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر 2012، وتتكون من 11 حزبًا علمانيًا، وتضم عددًا من الحركات اليسارية والقومية الراديكالية. وعلى الرغم من أنها لم تحظ بتمثيل واسع داخل المجلس التأسيسي، فإنها تطمح إلى إثبات وجودها في مجلس نواب الشعب القادم. وتجد الجبهة انتشارًا واسعًا لها داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية. ومن أبرز مكوناتها حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد وهما حزبان ماركسيان، بالإضافة إلى التيار الشعبي وهو حزب قومي ناصري. واكتسبت الجبهة الشعبية إشعاعًا أكبر بعد اغتيال مسلحين اثنين من أبرز قادتها هما شكري بلعيد (6 شباط/فبراير 2013) ومحمد البراهيمي (25 تموز/يوليو 2013)؛ ما زاد من التقاف الناس حولها، وتعاطف عدد من الناخبين معها.

وتقدّم الجبهة الشعبية نفسها على أنها الطريق الثالث البديل من حكم "الداسترة" (نسبة إلى الحزب الدستوري) بزعامة حركة نداء تونس، أو حكم الإسلاميين بزعامة حركة النهضة. وركزت في نشاطها التعبوي خلال الحملة الانتخابية وقبلها على تحميل "الترويكّا الحاكمة" سابقًا مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتفشي البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وتنامي ظاهرة الإرهاب. وجعلت الجبهة العمل على عدم وصول الإسلاميين إلى الحكم مرة ثانية هدفًا لها، وصرّحت بأنها غير مستعدة للدخول في أي تحالف أو أي مشروع حكومة وحدة وطنية تكون حركة النهضة طرفًا فيه. وعلى الرغم من جدّيتها في معارضة "الترويكّا" والدفاع عن العمال، فإنّ الجبهة لم تبد اعتراضًا على قرارات حكومة التكنوقراط بالزيادة في الأسعار وتجميد الأجور. وتستمد الجبهة حاليًا حضورها المهم في بعض المحافظات مثل سيدي بوزيد، وسليانة، والكاف، وجندوبة، من الرصيد الرمزي لبلعيد والبراهيمي من جهة، ومن إحساس سكان هذه المناطق بالظلم والتهميش خلال مرحلة الحكم الانتقالي من جهة ثانية.

أما على مستوى البرنامج⁸، فإنّ الجبهة قدّمت ما تسميه بالخطوط التوجيهية العريضة في تصوّرها لإدارة البلاد في المرحلة المقبلة، وبدت بعض مقترحاتها قريبة إلى المستحيل أكثر منها إلى الممكن؛ مثل وعدها بإلغاء الديون ومراجعة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتأمين الاستقلال الاقتصادي من دون أن تقدم بدائل تفصيلية.

4. المؤتمر من أجل الجمهورية

حزب ذو ميولٍ قومية عربية من يسار الوسط، أسسه عام 2011 محمد المنصف المرزوقي وثلة من الحقوقيين والناشطين في المجتمع المدني الذين اضطلّوا بدور متقدم في معارضة نظام بن علي. واحتل المرتبة الثانية في انتخابات المجلس التأسيسي بحصوله على 29 مقعدًا. وشارك حركة النهضة وحزب التكتل من أجل العمل والحريات في تجربة الحكم الائتلافي. ويُعرف المؤتمر لدى أنصاره وخصومه بتمسكه بالخط الثوري وسعيه لتحقيق أهداف الثورة، وفي مقدمتها العدالة الانتقالية، ومحاسبة رموز الفساد الإداري والمالي، وإنصاف المساجين السياسيين. كما حرص نوابه في المجلس التأسيسي على تمرير قانون العزل السياسي، وقانون تحصين الثورة؛ لمعارضتهم الشديدة عودة التجمعيين (التجمع الدستوري الديمقراطي) إلى الساحة السياسية واحتكارهم الحكم من جديد؛ لأنهم في نظرهم كانوا سندًا للدكتاتورية ووعوًا لها على مدى عقود، وتعدّ عودتهم إلى مراكز القرار تطبيعًا ضمنيًا مع رموز الاستبداد. وقد عانى المؤتمر من أجل الجمهورية خلال المرحلة الانتقالية انشقاقات داخلية عديدة أدت إلى تأسيس أحزاب متفرعة منه مثل "حركة وفاء" بزعامة عبد الرؤوف العيادي، و"التيار الديمقراطي" بزعامة محمد عبو، و"الإقلاع من أجل المستقبل" بقيادة الطاهر هميلة. وتعيب الأحزاب المنشقة على المؤتمر انحيازه إلى حركة النهضة على الرغم من عدم مضيها في تحقيق عدد من أهداف الثورة، وبسبب الاختلاف الأيديولوجي بين الحزبين. ومع ذلك، ما زال المؤتمر يجد تأييدًا له في صفوف عدد من أنصار الثورة، وعدد من العروبيين واليساريين الديمقراطيين. ويستلهم الحزب إشعاعه من زعيمه الروحي محمد المنصف المرزوقي المعروف برصيده النضالي، وبإدارته تجربة رئاسة البلاد في كنف الديمقراطية. ومع تركيز الحزب في برنامجه الانتخابي⁹ على التنمية الجهوية

⁸ انظر البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية: <http://front-populaire.org/?p=4735>

⁹ انظر "البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية (2015-2019)": <http://goo.gl/Xf1PI2>

واللامركزية، ودعوته الى اعتماد نظام المالية الإسلامية، فإنه لا يقدم تخطيطاً مفصلاً لهذه المقترحات وكيفية إجرائها في البلاد على المدى البعيد (خمس سنوات).

5. تيار المحبة

هذا الحزب هو وريث حركة العريضة الشعبية التي أحدثت مفاجأة في انتخابات 2011 عندما جاءت في المرتبة الثالثة وحصلت على 26 مقعداً. وقد أسس هذا الحزب عام 2011 محمد الهاشمي الحامدي المنشق عن حركة النهضة والمقيم في لندن منذ سنوات. وتميّز هذا الحزب بجاهزية كبيرة مع بداية الحملة للانتخابات الحالية؛ إذ كان أول حزب يعلن ترشحه في جميع الدوائر منذ اليوم الأول لفتح الترشيحات بتاريخ 22 آب/ أغسطس 2014. ويستقطب الحزب في أغلب قوائمه عدداً من الشباب العاطلين عن العمل وعدداً من خريجي الجامعات، والفلاحين ورجال التعليم وغيرهم من المنتمين إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة متدنية الدخل. ويكتسب تيار المحبة نجاعته في مستوى استقطاب الناس من قدرة زعيمه على شدّ انتباه المشاهدين والتأثير فيهم عبر قنواته التلفزيونية "المستقلة"، مقدماً خطاباً سياسياً موسوماً بلغة بسيطة ومفهومة ومتعلقاً بهوم الناس ومشاعلم اليومية (غلاء الأسعار، والبطالة، والفقر، والصحة، وغيرها). كما يحظى الهاشمي الحامدي بدعم عشائري واسع في مسقط رأسه (محافظة سيدي بوزيد)، وله مؤيدون في القيروان والقصرين وبعض محافظات الجنوب. وترتبطه علاقات وطيدة بعددٍ من دول الخليج العربي. وتتمثل نقطة ضعفه في عدم حضور زعيمه ميدانياً في تونس لإدارة الحملة الانتخابية واكتفائه بتسييرها عن بعد من مقر إقامته في بريطانيا وهو ما أثار الشكوك حول صدقية برنامجه الانتخابي¹⁰ الذي تغلب عليه الوعود المثالية أحياناً والشعارات العامة مثل الصحة المجانية للجميع، والنقل المجاني، والقول باستعداد الاتحاد الأوروبي والسعودية والجزائر لتمويل تيار المحبة بملايين الدولارات لإقامة مشاريع اقتصادية وثقافية. وهي أحلام كبيرة وعود من الصعب تحقيقها.

6. الاتحاد الوطني الحر

لم يتجاوز حضور هذا الحزب الليبرالي في المجلس التأسيسي المقعدين، ويديره رجل الأعمال سليم الرياحي،

¹⁰ انظر برنامج تيار المحبة: <http://goo.gl/TLkhhmq>

لكنه عاد بقوة خلال الحملة الانتخابية عام 2014. وله قوائم ممثلة في جميع الدوائر، ويستمد قدرته على الانتشار بين الناس من قوة المال والإعلام؛ فزعيمه من أعلام المستثمرين في تونس وخارجها (خاصة في ليبيا). وقد تمكّن من شراء قناة الحوار التونسي (التونسية سابقاً) التي ساهمت في التعريف به وبأنشطة حزبه. وله انتشار خاصة بين رجال الأعمال وفي المناطق التي يعتزم بعث مشاريع استثمارية فيها. ومن ههنا هذا الحزب أنه وعد الحكومات الانتقالية الثلاث الأخيرة بإنجاز مشاريع صناعية كبرى، وبخاصة في سليانة والكاف والنفیضة، لكنه لم يفعل؛ ما جعل بعضهم يشكّك في وعده الانتخابية وبخاصة أن برنامجه¹¹ يركز على اقتصاد السوق والخصخصة والمبادرة الفردية.

7. سابقاً: أحزاب قد تحدث المفاجأة

من بين الأحزاب التي يمكن أن تحدث المفاجأة وتستقطب عدداً من الناخبين تلك الأحزاب المنشقة عن المؤتمر من أجل الجمهورية مثل حزب التيار الديمقراطي بزعامة الوجه الحقوقي محمد عبو وحركة وفاء بقيادة عبد الرؤوف العيادي، وكلاهما يُعرف بـماضيه النضالي في مواجهة ديكتاتورية نظام بن علي. كما أنّ التكتل من أجل العمل والحريات ما زال يحافظ على حظوظه في الفوز ببعض المقاعد نتيجة الأداء الإيجابي لزعيمه مصطفى بن جعفر أثناء إشرافه على المجلس التأسيسي وميوله اليسارية المعتدلة. ولا يستبعد حصول الحزب الجمهوري بزعامة نجيب الشابي على عدد من المقاعد لأنه يعدّ نموذجاً للأحزاب الليبرالية الديمقراطية التي واجهت قمع الدولة سابقاً ودافعت بشدة عن حقوق المرأة وعلمانية الدولة في مرحلة الانتقال الديمقراطي. كما أنّ حزب آفاق تونس بقيادة ياسين إبراهيم الذي يضم الكثير من رجال الأعمال يراهن على كسب أصوات قاعدة عريضة من المستثمرين والتجار والمنتخبين إلى البرجوازية التونسية.

¹¹ انظر برنامج الانتخابي للاتحاد الوطني الحر: http://upl.tn/?page_id=2279

المخاوف والتوقعات

1. المخاوف

يخشى التونسيون من التهديدات الإرهابية التي يمكن أن تترك المسار الانتخابي، وتشكل خطرًا على السلم الاجتماعي، وبخاصة بعد المواجهات الأخيرة بين القوات الأمنية والخلايا الجهادية في محافظة قبلي ومعتمدية وادي الليل. وفي السياق نفسه، يخشى المواطنون من انفلات الوضع الأمني على الحدود الليبية التي تشهد بؤار حرب أهلية، وعلى الحدود الجزائرية التي تشهد تمركز عدد من جيوب المهربين والإرهابيين. وأما بشأن العملية الانتخابية نفسها، فثمة خشية من توظيف المال السياسي لشراء أصوات الناخبين والتأثير في شفافية الانتخابات. كما أنّ مبادرة بعض الأحزاب، وفي مقدمتها الجبهة الشعبية، إلى القول بأنها سترفض نتائج الاستحقاق الانتخابي ما لم تعكس وزنها¹² وما لم تكن في مصلحتها، تعدّ أمرًا مثيرًا للقلق. ويضاف إلى ذلك خشية الناس من عودة الأحزاب الدستورية ورجال العهد القديم إلى الحكم؛ ما يعد ارتدادًا عن الثورة واستعادةً للدكتاتورية. ويخشى آخرون من استئثار طيف سياسي واحد بأغلبية مقاعد مجلس نواب الشعب لما في ذلك من استرجاعٍ لنظام الحزب الواحد. كما يأمل كثيرون ألا تؤدي الانتخابات إلى حالة من الاستقطاب الثنائي بين طرفين سياسيين؛ فالمراد هو انتخاب مجلس نواب تعددي يتميز بتمثيلٍ واسعٍ لمعظم التونسيين.

2. التوقعات

إنّ التوقع بمآلات المشهد الانتخابي والسياسي في تونس اليوم أمر صعب تعثره الضبابية والالتباس¹³؛ لكثرة المتنافسين من جهة، وصعوبة التأكد من نسبة المشاركة وتوزيعها من جهة أخرى. ولكن يمكن أن نذكر الاحتمالات التالية على سبيل الاستشراف:

¹² "زياد الأخضر يهدد: لن نقبل بنتائج الانتخابات المقبلة إذا لم تعكس وزن الجبهة الشعبية"، باب نت، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2014،

انظر: <http://www.babnet.net/rtdetail-92472.asp>

¹³ Sarah Mersch, "Tunisia's Uncertain Elections," *Sada*, October 8, 2014, at: <http://goo.gl/0EjRaf>

1. من الصعب أن يستأثر حزب واحد بأغلبية ساحقة بسبب وجود قوى حزبية كثيرة وازنة في المشهد السياسي اليوم (النهضة، ونداء تونس، والجبهة الشعبية، والأحزاب الدستورية، والأحزاب الثورية).
2. في حال فوز حركة النهضة بعددٍ مهمٍ من المقاعد، فمن المحتمل جدًا أن تتجه نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد عبّرت أكثر من مرة عن رغبتها في حكم البلاد بطريقة تشاركية توافقية.
3. في حال فازت النهضة ونداء تونس بنسبتين مقاربتين تفوق 25% من الأصوات لكلٍ منهما، فمن غير المستبعد أن يشكلا معًا ائتلافًا حكوميًا يضمّ عددًا من المستقلين وأحزاب اليمين واليسار والوسط (الجمهوري، وأفاق تونس، والمبادرة، وغيرها).
4. من غير الممكن أن تدخل الجبهة الشعبية في تحالفٍ حكومي تشارك فيه النهضة، ومن المحال أن تدخل الأحزاب الثورية (المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاء) في ائتلافٍ تشارك فيه الأحزاب الدستورية.
5. يتمثل الاحتمال الأسوأ في فوز حركة نداء تونس بما يفوق نسبة 40% وتحالفها مع الأحزاب الدستورية؛ ما يعني الرجوع عمليًا إلى ما قبل " ثورة 14 جانفي 2011".

خاتمة واستنتاجات

بناء على ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1. تعتبر الانتخابات التشريعية في تونس في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 نقطة تحولٍ تاريخي، يفترض أن تنقل البلاد من مرحلة الانتقال الديمقراطي الهشّ إلى مرحلة الحكم الديمقراطي التمثيلي المستقر والمستدام (5 سنوات).
2. تعدّ هذه الانتخابات تجربةً تعدديةً تجمع بين أكبر طيف من المتحزبين وغير المتحزبين المرشحين

- للتنافس على مقاعد مجلس نواب الشعب بطريقة سلمية. وهي انتخابات شهد مراقبون¹⁴ بنزاهة مراحلها التمهيدية (القانون الانتخابي والحملة الانتخابية) ونزاهة المشرفين عليها (الهيئة المستقلة للانتخابات).
3. ثمة حضور مهم للمرأة والشباب، سواء في القوائم الانتخابية أو في سجلات الناخبين؛ ما ييسر بتفعيل دور هذه الفئة الاجتماعية في الحياة السياسية وإشراكها في صناعة القرار.
4. بلوغ التونسيين درجة معتبرة من الوعي السياسي المستنير، تؤهلهم إلى الاحتكام إلى صندوق الاقتراع في إدارة شؤون الدولة وتكوين مؤسساتها وانتخاب ممثليهم، وهو أمر غير مستغرب في بلد أغلبية سكانه من الشباب وخريجي المؤسسات التعليمية، كما أنّ أغلبية مواطنيه يعتقدون أنّ النظام الديمقراطي هو الأنجع في إدارة تجربة الحكم بحسب ما ورد في المؤشر العربي 2014¹⁵.
5. تنوع الفئات السياسية المشاركة في الاستحقاق الانتخابي، والتي تتوزع بين اليمين واليسار والوسط والإسلاميين (حركة النهضة وغيرها). ويعدّ هذا التنوع صحيحاً ما دام الجميع يسلم بقواعد الديمقراطية والتعايش المشترك والتنافس السلمي على السلطة.
6. محافظة حركة النهضة على عمقها الشعبي على الرغم من تعرّج أدائها في الحكم خلال الفترة الانتقالية؛ وذلك لما تتمتع به من قدرة على التنظيم والاستقطاب، وما قدمته من تنازلات مثل التخلي عن الحكم لمصلحة التكنوقراط، وعدم تقديم مرشح رئاسي من داخل الحركة، والميل إلى الحكم التوافقي التشاركي.
7. صعود قوى سياسية (حزبية) جديدة منافسة لحركة النهضة استفادت من أخطاء "الترويكا" في إدارة المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها حركة نداء تونس والجهة الشعبية، فضلاً عن أحزاب منشقة عن

¹⁴ Daniel Tavana and Alex Russell, "The Carter Center Commends Tunisia's Successful Voter and Candidate Registration and Encourages Increased Communication," Carter Center, September 19, 2014, at: <http://goo.gl/aS6Hlu>

¹⁵ انظر "المؤشر العربي 2014" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 26 أيلول/سبتمبر 2014، في: <http://www.dohainstitute.org/release/90e0ea1e-b844-4aae-80fc-91209ea343c0>

"الترويكا"؛ ما قد يضيف على المشهد السياسي حالةً من التنوع والتوازن بعد الانتخابات.

8. على الرغم من أهمية الجهد البرامجي لعددٍ من الأحزاب، فإنَّ أغلب البرامج التي نظرنا فيها هي أقرب إلى الوعود والشعارات العامة منها إلى المخططات المنهجية العلمية واضحة المعالم التي تركز على حلول واقعية للمعضلات التي تواجه المجتمع التونسي (البطالة، والإرهاب، والتهريب، وإهدار المال العام، والفساد لإداري، وغيرها).

9. على الرغم من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد المسار الانتخابي، فإنَّ وجود رأي عامٍ جمعي وطني متمسك بالتجربة الديمقراطية، وكذلك وجود موقف دولي عامٍ داعم لها (ويشمل بعض البلدان الوازنة بما فيها الولايات المتحدة¹⁶، وألمانيا، وفرنسا، وقطر، وتركيا، وغيرها)، فضلاً عن دعم المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي)، يمكن أن يشكل كل ذلك حصانة للتجربة التونسية الديمقراطية الوليدة.

لقد نجحت تونس في إطاحة رئيسٍ مستبدٍ، وفي بلورة دستورٍ توافقي؛ فهل هي قادرة على المضي بثورتها إلى الأمام وعلى تأسيس جمهورية ثانية على الطريقة الديمقراطية؟ سؤال ستكون الإجابة عنه رهينة إرادة الناخبين وعموم التونسيين ومدى قدرتهم على مواجهة تحديات السنوات الخمس القادمة.

¹⁶ Sarah Feuer, "Elections in Tunisia: Steps Toward Democratic Consolidation," The Washington Institute, October 3, 2014, at: <http://goo.gl/eBv5zQ>